

مارس ٢٠٠٣

مجلة تجارة الرياض

معالي الشيخ محمد ابا الخيل: انتظار الحرب اكثر فتكا بالاقتصاد من وقوعها!!

معالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير المال والاقتصاد الوطني وصاحب الرصيد المعروف والاطول من الخبرة والحضور في تسييس وادارة المهام الدقيقة في الشؤون المالية والاقتصادية عندما كانت المملكة تتاهب لخوض معترك ارساء نهضتها وبنيتها الاساسية مروراً بكل مراحل ازاحة التربة وترسية الارض وشق الطرق لوصول الاطراف بالعمق .. فقد ظل (ابا الخيل) معاصراً ومشاركاً وشاهداً عن كتب ومواكباً خلال اكثر من ربع قرن قضاها في خدمة وزارة المالية عندما انتقل اليها بعد اشرافه على تاسيس معهد الادارة العامة في ١٩٦١ فاصبح وكيلاً ثم نائباً لوزير المالية والاقتصاد الوطني في عام ١٩٦٣م، ثم وزير دولة للشؤون المالية والاقتصاد الوطني، وعضو مجلس الوزراء في عام ١٩٧٠م. وبعد ذلك ظل وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني طوال عقدين بين عامي ١٩٧٥م - ١٩٩٥م.

وفي هذا الحوار الذي تجرية (تجارة الرياض) مع معالي (ابا الخيل) محاولة للعبور الى حقائق وتحليلات حول القضايا الانية المحتمة في المنطقة، وفي مقدمتها قضية الحرب التي اصبحت امام ناظرينا وتذهب التحليلات الى انها تنذر بكارثة غير مسبوقه وتهدد السلام العالمي بشكل جدي .. وقد تحدث معاليه مؤكداً ان انتظار مثل هذه الاحداث هو اشد فتكاً بالاقتصاد واستقراره ونموه من حدوث الخطر في حد ذاته.

ثم عرج معاليه للحديث عن بعض الاولويات المحلية، مثل: تاثير الدين العام الذي يرى ان الحديث عنه في الاعلام فيه مبالغة وتضخيم غير مبرر .. كما تحدث عن جرعات التخصيص في المملكة منبهاً لضرورة وجود الية واضحة وسياسات واهداف عامة محددة ومرسومة، ومحذراً من الاقدام المتعجل على تخصيص قطاعي التعليم والعلاج لاعتماد ذلك على نظام ضخم ومعقد من الاعانات الضرورية، وحذر معاليه في معرض حديثه من خطورة فكرة تقديم الاعانة للعاطلين عن العمل لان فكرة هذه الاعانة لا تصلح في المجتمعات التي لا تتمتع بحضور وقوة لقيمة العمل مما يؤدي الى زيادة حجم البطالة.

وقال معاليه: ان ترجمة اهداف اعلان سمو ولي العهد بدعم ومساندة الشرائح الفقيرة في مجتمعنا يمكن ان تتحقق بالاهتمام بتوفير السكن، فايجاد المساكن هو ما ينقص الشرائح

الضعيفة، واقترح تفعيل دور الصندوق العقاري عن طريق التشدد في طلب تسديد قروضه القائمة بهدف اعادة اقراضها لتحقيق طفرة سكنية جديدة.

وفيما يلي تنشر (تجارة الرياض)) نص الحديث مع معالي الشيخ محمد ابا الخيل:
ارهاصات ضخمة لحرب جديدة وشيكة على المنطقة .. وهناك اجماع على كارثية هذه الحرب اذا وقعت على منطقتنا والعالم .. كيف يرى معاليكم النتائج المتوقعة علينا في المملكة ودول الخليج اقتصادياً ؟

معالي ابا الخيل: التخوف من حصول تطورات غير عادية يتعذر التكهّن بطبيعتها ونتائجها هو في العادة اسوء من حصول الشئ المتوقع كالحرب مثلاً على النشاط الاقتصادي .. وسبب الخوف هذا ليس ما سيحدث في العراق فقط ولكنه الجو القائم المخيم على منطقة الشرق الاوسط وخصوصاً المنطقة العربية سواء بسبب القضية الفلسطينية او العراق او الضغوط الخارجية من الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة على الدول العربية وهو ما يجعل رجال الاعمال يفضلون تاجيل ما يفكرون به من مشاريع استثمارية والتاجيل احياناً يتحول الى الغاء.

وبالنسبة لنا في منطقة الخليج فان المستوى الحالي الجيد لاسعار البترول له مزايا ولكنها قصيرة الاجل قابلة للتذبذب على مدى واسع وهو ما له مضار اكبر، وفي هذا الصدد فان الدول المنتجة للبترول في منظمة اوبك وغيرها يترددون في اجواء الغموض من اتخاذ قرارات بتخفيض انتاجهم للمحافظة على مستوى الاسعار.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه المنطقة من اكبر مصادر انتاج البترول في العالم فانها في الوقت نفسه من المراكز الرئيسية للتوتر في العالم بسبب وجود اسرائيل واطماعها في التوسع والسيطرة وهذا السبب الرئيس في المناخ الاقتصادي الذي تتحدث عنه.

وهناك جانب اخر سلبي لا يقل اهمية عما اشرت اليه وهو ان التوتر القائم في المنطقة يعرقل ظهور استثمارات راسمالية جديدة في المنطقة، وهو امر ضار، لان النمو السكاني وفرص الاستثمار الممكنة تتطلب توسع سريع في الاستثمار الرأسمالي. اعتقد ان علينا في المملكة العربية السعودية ان نبذل جهداً استثنائياً في هذه الفترة بالذات لاقامة استثمارات جديدة من بين تلك المشاريع جاهزة الدراسة سواء من القطاع العام او الخاص او المشترك لان المهم هنا هو ان نعزز الثقة ونوجد فرص عمل.

وهناك تخوف من نوع اخر متعلق بالاستثمارات الخليجية في العالم الخارجي التي اصبحت نتيجة هذه التطورات اضعف من حيث الحماية القانونية. في الوقت الحاضر يبدو ان المستثمرين يسارعون في تنويع استثماراتهم نوعياً وجغرافياً وهو ما قد يكبدهم تكاليف اضافية.

ولكن لذلك جانب ايجابي فقد يؤدي هذا الوضع الى زيادة الاستثمارات الداخلية عندما يجد المستثمرون ان من المفيد لهم زيادة الجزء المخصص من حافظة استثماراتهم للاستثمار الداخلي اي اعادة تنويع هذه الاستثمارات.

تصور مبالغ فيه عن سلبيات الاقتراض الداخلي

(تجارة الرياض): ما يربو عن (٧٠٠) مليار ريال هو الرقم الذي ظهر فجأة في معدلات الاقتصاد الوطني كتراكم للدين العام، فهل لدى معاليكم تصوراً لمعالجة هذا الدين ومدى تأثيره في المشاريع المستقبلية اذا استمر دون معالجة عاجلة وجادة ؟ وماذا عن تقديرات قيمة المشاريع المخصصة التي يمكن ان توظف لاستيفاء واجبات هذا الدين ؟

معالي (ابا الخيل): التصور السائد في وسائل الاعلام المحلية فيه تضخيم مبالغ فيه احياناً عن الواجهة السلبية لفكرة الاقتراض ومستوى الدين القائم حالياً ذلك انه دين داخلي ياتي الجزء الاكبر منه من صناديق حكومية اهلية مشتركة ذات ملاءة مالية يعتبر الاقتراض الحكومي لديها بمثابة استثمار ممتاز وخصوصاً الاقتراض طويل الاجل اما الجزء الاخر المُقترض من البنوك فهو في حدود معقولة.

الامر المهم هنا ان ارتفاع اجمالي الدين المحلي ادى الى تقليل مقدرة الحكومة على اعتماد مشاريع انمائية ومرافق جديدة يحتاجها التطور والزيادة السكانية لذلك فان تخفيض الاقتراض الى نسبة معقولة من الانفاق السنوي ستؤدي الى جعل الميزانية بوضع افضل من حيث تغطيتها للنفقات الجارية والمشاريع الانمائية وتكاليف الاقتراض بشكل متوازن قابل للاستمرار وعندما يتم ذلك سيكون الاقتراض المحلي بمثابة مصدر يعزز مقدرة الميزانية على مواجهة احتياجات التنمية.

يبدو ان الحكومة مهتمة جداً باعادة الدين الى الحجم المقبول تدريجياً، اما تخصيص بعض المشاريع ثم استخدام الحصيلة لتخفيض الدين فانه سيساعد ولا شك على تخفيض الدين ويعتبر خطوة جيدة في هذا الاتجاه.

(تجارة الرياض): كأنك تقلل من خطورة الدين العام معالي الشيخ؟

معالي (ابا الخيل): استخدام كلمة (خطورة) مبالغ فيها قليلاً والافضل تحديد التساؤل بتأثير الدين على الميزانية بعد ان ارتفع الى مستوى مؤثر. اما التساؤل عن ضرره على الاقتصاد فهو محدود ، وعلي اي حال فتخفيضه يعود بالنفع على الجانبين.

من الخطأ علاج الدين في فترة قصيرة

(تجارة الرياض) وكيف يمكن التخلص من هذا الدين وابعائه طالما ان قيمة الشركات

المزمع بيعها لن تضي به؟

معالي (ابا الخيل): لا يبقى سوى تخفيض الانفاق بالاضافة الى تخصيص المرافق وتوجيه ما يتوافر لسداد الدين، وربما هناك اساليب مالية اخرى ولكن هذا يحتاج الى سنوات ومن الخطأ ان يتم علاجه خلال فترة قصيرة.

(تجارة الرياض) ولكم تعتقد يكفي من سنوات؟

معالي (ابا الخيل) ربما عدة سنوات.

(تجارة الرياض) بعض التحليلات ترى ان آليات الخصخصة تتسم بكثير من البطء. كيف تنظرون لهذا المشروع في ضوء القرار الاخير بموافقة مجلس الوزراء على خصخصة قائمة كبيرة من المشروعات؟

معالي (ابا الخيل): عملية التخصيص عملية معقدة وبطيئة بطبيعتها لانها تنطوي على جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة تتطلب من الحكومات في العادة الكثير من جهود الدراسة والتقييم الاقتصادي والسياسي للسير فيها.

والتخصيص . كما هو معروف . يعني تخلي الحكومات عن اداء اجزاء من مهامها التي تقوم بها وترك تقديمها للقطاع الخاص ليتولى تقديمها على اسس تجارية ربحية وعلى اسس تنافسية، لذلك كان من الافضل للسير في هذا الاتجاه البدء بوضع سياسة عامة توضح الاهداف والمبادئ والمنطلقات التي تنوي الحكومة تنفيذ برنامج التخصيص على اساسها ... وبعد اقرار السياسة العامة تقرر خطة العمل والاليات اللازمة.

من السابق لاوانه تخصيص التعليم والعلاج

والغرض من اصدار السياسة العامة هو توفير اطار واضح مفهوم للجميع من مسؤولين حكوميين ورجال اعمال وقبل ذلك المواطنين لما هم مقبلين عليه؛ لذلك فقد اثار الاعلان

المختصر الذي تضمن القطاعات المزمع تخصيصها وما صدر قبله من قرارات او تصريحات الكثير من الاسئلة. فالاعلان يحتوي على ما يعتبر تخصيص مثلاً، كما يحتوي على ما يشير الى شئ آخر مختلف هو المشاريع التي تبني من قبل القطاع الخاص وتستثمر من قبله لمدة معينة ثم يعاد تسليمها للحكومة (BOT) كما تضمنت الاشارة الى الاعمال التي تدار بعقود التشغيل والصيانة القائمة فعلاً، كما تضمن الاعلان ما يفهم منه الاشارة الى تقاضي رسوم على استخدام مرافق مثل الطرق وهذا نوع من الرسوم التي تستخدم الحكومة حصيلتها لغرض محدد او لاغراض عامة والشئ الذي لفت النظر في الاعلان هو الاشارة الى التعليم والعلاج وهذين القطاعين من الصعب. كما اعتقد. الاقدام على تخصيصهما لانهما خدمات عامة اساسية ولانهما يتطلبان نظاماً ضخماً ومعقداً من الاعانات التي تقدم لذوي الدخل المحدود حتى يستطيعوا. فعلاً. دفع نفقات نظام التامين الصحي ومثل هذه الاعانات ستكون ضخمة يصعب على الحكومة توفيرها اولاً باول كما ستكون ادارتها صعبة جداً.

اما خدمات استخدام المرافق العامة، مثل: الطرق والموانئ فان من المناسب وضع رسوم لاستخدامها تغطي نفقات صيانتها وتشغيلها والافضل ان ينفذ ذلك في المرحلة الاولى عن طريق اجهزة لا تهدف للربح ولكنها تغطي نفقاتها فقط من الرسوم، اما غير ذلك فيمكن تحويله للقطاع التجاري الخاص بسهولة.

واعتقد ان من المناسب ان يصدر المجلس الاقتصادي تقريراً اضافياً عن سياسة التخصيص ومفاهيمه واهدافه اما التفاصيل التنفيذية فيمكن ان تصدر بالنسبة لكل مجال على حده.

تقليل تنافسية العمالة الوافدة

(تجارة الرياض): تقرير صندوق النقد الدولي نبه من مخاطر تطبيق ضريبة الدخل على العمالة الوافدة في تخفيض تنافسية السلع الصناعية وتهديد مستقبل الصناعة واقترح تطبيق ضريبة على المبيعات. هل توافقون على هذه الرؤية ؟

معالي (ابا الخيل): هو موقف تقليدي لصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الاخرى المماثلة فهي لا تستطيع ازاء مسؤوليتها العالمية ان تقف ضد انتقال العمالة او معاملتها بشكل مختلف عن العمالة الوطنية وهي اراء غير ملزمة، وعلى كل حال فان المؤسسات الدولية لا تستطيع ان تعترض على السياسات الوطنية المتعلقة بتوفير فرص العمل للمواطنين.

المسألة المهمة هي تقليل تنافسية العمالة الوافدة مما يؤدي الى تخفيض عددهم الى الحد

الذي يوفر فرص عمل كافية للمواطنين، وهذا الهدف يمكن ان يتم بوسائل مختلفة منها فرض الضريبة محل البحث ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة او الرئيسية اذ يمكن تحقيق الهدف بطرق اخرى كما قلت. ان مسألة توفير فرص عمل للمواطنين في منتهى الالاح والاهمية ومن المهم المضي فيها بسرعة وشمولية مهما كانت الاعتراضات.

اما تقليل تنافسية السلع الصناعية بسبب فرض الضريبة المقترحة فانه رأي مبالغ فيه فالصناعات البترولية والبتروكيميائية سوف لا تتاثر بسبب فرض الضريبة لان تنافسياتها العالمية عالية وبسبب وجود نسبة عالية من السعوديين فيها. اما قطاعات الصناعات الاستهلاكية فهي قطاع صغير اغلب استهلاكه في الداخل فاذا زادت اسعاره قليلاً نتيجة فرض اي ضريبة جديدة على العمال الوافدين فان المزايا الاقتصادية التي ستعود على الاقتصاد المحلي نتيجة توظيف المواطنين في هذا القطاع ستكون اكبر كما ان زيادة توظيف المواطنين ستؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات وهي ميزة اخرى.

اما فرض ضريبة على المبيعات فانها وان كانت صعبة في المراحل الاولى لتطبيقها الا انها اذا طبقت تدريجياً فانها ستكون في النهاية نظام جيد يطبق في كثير من دول العالم حالياً. (تجارة الرياض): كاننا فوجئنا بمشكلة البطالة؟ الا تتفق معاليكم انه كحل وقائي للتخلص من افرازات البطالة السيئة ان يتم اعطاء اعانات للعاطلين عن العمل لحين ايجاد العمل لهم؟

معالي (ابا الخيل): اعتقد انه توجه غير صحيح وربما انه اخطر عندما يطبق في المجتمعات التي لا زالت فيها قيمة العمل غير قوية لانك بهذا تزيد حجم البطالة ولا تخفضها والحل ان يعمل الناس وان نشجع الناس على العمل باعتباره ضرورة لا غنى عنها، واعتقد ان دفع معاشات للبطالة يضر تطوير القوى العاملة في هذه المرحلة من التنمية.

(تجارة الرياض): ولكن هذا الحل اخذ به عدد من الدول المتقدمة وايضاً البحرين؟

معالي (ابا الخيل): الدول المتقدمة لديها مقومات في العمل والتركيب الاجتماعي تجعل من الممكن ان تنحصر معاشات البطالة فيمن يستحقها.

اما الكويت والبحرين فهي دول صغيرة ولا اعتقد ان ما سمعتموه يتعلق بجميع العاطلين عن العمل، بل اعتقد ان ما طبق بهذه الدول يشابه الضمان الاجتماعي الموجود لدينا فعلاً منذ سنوات طويلة.

تشجيع الاقتراض الادخاري بدلاً من الاستهلاكي

(تجارة الرياض): استثمرت البنوك ومؤسسات الاقتراض ما يقارب من (٤٠) ملياراً في اقتراض المواطنين في السنوات الاخيرة بينما لم يكن ذلك موجوداً قبل عشرين سنة بالنظر لعدد السكان والتوسع في الاحتياجات، نتطلع الى سماع رأيكم التحليلي في هذا.

معالي (ابا الخيل): الاقتراض الاستهلاكي اسلوب متعارف عليه يتم في السابق والحاضر باشكال مختلفة ولكني اعتقد ان هناك زيادة ملحوظة في هذا النوع الجديد من الاقتراض البنكي لاغراض استهلاكية، والظاهر ان فئات الدخل دون المتوسط من المواطنين وجدت في هذا النوع الجديد من الاقتراض من البنوك على الراتب وسيلة سهلة لتحسين نمط الحياة بالحصول على المزيد من السلع الاستهلاكية.

النقطة المهمة هنا هو ان لا يتجاوز هذا النوع من الاقتراض نسبة معقولة من الدخل الشهري حتى يستطيع الفرد تغطية متطلباته الحياتية ويسدد قسط القرض دون معاناة، والذي اعرفه ان مؤسسة النقد والبنوك تطبق معايير واضحة للحيلولة دون حصول ذلك .. ومع هذا فقد يكون من المناسب النظر في تشديد هذه المعايير من حيث النسبة الى الدخل الثابت .. وقد يكون من المناسب ايضاً النظر في وضع قواعد تجعل الاقتراض بهذه الطريقة لشراء مسكن افضل من الاقتراض الاستهلاكي حتى يشجع التحول الى الاقتراض لهذا الغرض الادخاري على حساب الاقتراض الاستهلاكي، ولكن ذلك يحتاج الى خطوات مختلفة تتعلق بالاطار النظامي لعقود الاقتراض لشراء المساكن.

وبالمناسبة اسمع ان هناك اسراف زائد في الاقتراض من اجل شراء السيارات حتى اصبح شراء السيارات هي نفسها وسيلة للاقتراض لاغراض استهلاكية وهي ظاهرة ضارة من جوانب متعددة لا تفيد احد حتى وكلاء السيارات انفسهم.

(تجارة الرياض): الخطاب الحكومي في الفترة الاخيرة اصبح اقل تحفظاً واكثر شفافية تجاه العديد من القضايا والمسائل الداخلية، ونعني بذلك بصفة خاصة توجيهات سمو ولي العهد بمعالجة ظاهرة الفقر على سبيل المثال. نريد ان نسمع وجهة نظر معاليكم حول انسب المداخل لاسناد هذه الشرائح؟

معالي (ابا الخيل): في تقديري ان الجانب الذي يحقق الاهداف من اعلان سمو ولي العهد هو اولاً ايجاد المسكن. فمستوى دخول العاملين من المواطنين انخفض عما كان؛ نتيجة

منافسة العمالة الوافدة ولكن لا يزال الوضع افضل من الفئات المماثلة في دول اخرى، واذا استخدمنا المعايير الدولية المتبعة لتحديد مصطلح الفقر لا اعتقد ان المصطلح ينطبق على الفئات نفسها عندنا لكن المشكلة التي لدينا هي مشكلة السكن.

فالصندوق العقاري يواجه بعض الصعوبات نتيجة انخفاض قدرته على الاقراض، واذا امكن التشدد في تسديد قروضه القائمة فسيكون بإمكان الصندوق ان يمول اعداداً ضخمة من المساكن مثلما فعل في الماضي لان الموارد المالية التي سبق وضعها في الصندوق العقاري ضخمة جداً وتحصيلها ثم اعادة اقراضها كفيل بتحقيق طفرة سكنية جديدة ان شاء الله.